جامعـــة قاصـــدي مرباح ورقلـــة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الملتقى الوطني حول :

إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

عنوان المداخلة :

(المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية : من المرافقة الدولية إلى المرافقة الوطنية)

محور المشاركة :

المحور الثالث : مرافقة المؤسسات : الحاضنات ، مراكز التسهيل، بورصات المناولة والاستشارة..

من إعداد :

د. دادن عبد الغني جامعة قاصدي مرباح ورقلة

أ. غربي هشام المركز الجامعي بالوادي

مقدمة :

تعتبر الشراكة بادلة بين الدول وخاصة الإقليمية المجاورة ، من بين أهم الأساليب التي تضمن المرافقة الجيدة من أجل ترقية وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والوصول إلى تحقيق الأهداف لتنموية التي تعتبر هذه الأخيرة من أهم مرتكزاتها. وذلك أنه من خلال التعاون يمكن الاستفادة من تجارب الطرف الخارجي الأجنبي، خاصة تجربة الدول المتقدمة في مجال التسيير والتنظيم ونقل المهارات وإدارة الأعمال التي تعد تجربة رائدة ومثمرة.

بالإضافة إلى هذا يمكن للشراكة أن تمثل حلا مناسبا لمشاكل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية من حيث الحصول على التمويل والاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة ودخول الأسواق الخارجية وتعزيز مكانتها في السوق الداخلي، كما ستسمح لها بإعادة هيكلة رأس مالها من خلال انفتاحه على الغير.

كما أن الشراكة تشكل أيضا مفتاحا لتطوير منتجات جديدة ناتجة عن الطلب الداخلي المتزايد للمواطنين على السلع التي تستورد بالعملة الصعبة، والتي بإمكان إنتاجها في الداخل. وفي هذا المجال خطت الدولة خطوات جد مشجعة تمحورت أساسا حول تعزيز التعاون الاقتصادي والمالي والتقني لدعم

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تشجيع الشراكة مع شركات ومؤسسات أجنبية والعمل على تبادل وفود المتعاملين الاقتصاديين إلى جانب تعبئة التمويلات الخارجية لتوسيع القروض لصالح المستثمرين الجزائريين وتحسين التقنيات التسييرية والفنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا بواسطة عمليات التكوين ونقل الخبرات الأجنبية .

ومن هنا تتضح الإشكالية الأساسية لهذه الدراسة التي نطرح تساؤلها كما يلي :

هل تعتبر المرافقة الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية كخطوة أساسية تسبق وتمهد لنجاح خطط المرافقة الوطنية للمؤسسات المحلية ؟

و للإحاطة بمختلف جوانب هذه الإشكالية، قسمنا البحث إلى عناصر أساسية حسب أطراف الشراكة الدولية لمختلف اتفاقيات المرافقة الثنائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية .

1- المرافقة الأوربية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة الجزائرية وفيها :

- **التعاون الجزائري الأوروبي** من خلال شركتي FINALEP و La SOFIN و برنامج MEDA .
- **التعاون الجزائري الإيطالي** من خلال MEDIO CREDITO CENTRAL .
- **التعاون الجزائري الألماني** من خلال **برنامج التكوين والاستشارة** GTZ .
- **التعاون الجزائري الفرنسي** من خلال شركة AFD .
- **بالإضافة إلى الإشارة لبرامج التعاون الجزائري الإسباني** .

2- المرافقة الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وفيها :

- **التعاون الجزائري الكندي والجنوب أفريقي والكوري** .

وبالتالي أصبح من الضروري جدا الاهتمام بمسألة "الابتكار التكنولوجي"، الذي يشكل عنصرا أساسيا لمواجهة التنافسية في الأسواق العالمية، وعلى هذا الأساس سارعت الجزائر لإبرام اتفاقيات دولية وأخرى ثنائية للاستفادة من الخبرات التقنية والتكنولوجية لمختلف الدول الرائدة في هذا الجانب .

1- برامج المرافقة الأوروبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية :

لقد فتحت التوجهات الجديدة في السياسة المالية الجزائرية، الباب أمام الخواص والشركاء الأجانب لإنشاء مؤسسات بنكية خاصة تساهم في المرافقة الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

وعلى الصعيد الميداني تم وضع عدة برامج للتعاون الثنائي مع الشركاء الأجانب من أجل تنمية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجالات تكوين، المعلومات، الاستشارة، ... الخ على ضوء الخبرة ت والمساعدات التقنية والكيفية التي يمكن أن تساهم بها هذه الدول في تفعيل دور هذا القطاع الحيوي في المحيط الاقتصادي، ومن بين أهم الأعمال المسجلة ضمن هذا الإطار يمكن ذكر :

أولا :الشركة المالية الجزائرية–الأوروبية[1] **(Finalep)** (**financiére algéro–européenne de participation**): كما يشير اسمها هي شركة مختلطة جزائرية أوروبية للمشاركة برأس مال قدره 73.750.000 دينار جزائري عند نشأتها في 30 أفريل 1991 [2]بين بنوك جزائرية (بنك التنمية المحلية 40% القرض الشعبي الجزائري 20 %) إلى جانب الوكالة الفرنسية للتنمية بنسبة 40 % كأول المساهمين الأوروبيين، وقد تم الاتفاق على إعطاء الشركة الصبغة القانونية، لينظم بعدها البنك الأوروبي للاستثمار سنة 2002 ليصل رأسمالها حينها إلى 159.750.000(وتتحول النسب كما يلي :

- بنك التنمية المحلية BDL بنسبة 40 % والقرض الشعبي الجزائري CPA بنسبة 20 % .
- الوكالة الفرنسية للتنمية AFD بنسبة 28.74 % والبنك الأوروبي للاستثمار BEI 11.26 %

تمثل مهمة الشركة في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمشاركة الجزائرية–الأوروبية في كل مجالات النشاط الاقتصادي وذلك بالتدخل في:

- إنجاز دراسات ذات مردودية و خوصصة المؤسسات.
- البحث عن مصادر تمويل المشاريع ودعم تأسيس وتنمية المؤسسات.
- تقديم دراسات تقنية اقتصادية (لهندسة التركيبة المالية).
- و ضع قروض على شكل حسابات جارية وسندات قابلة للتحويل.

هذه الشركة، تخضع لحكم داخلي خاص يضمن تغطية و توزيع الأخطار، إن مجموع المساهمات في رأس المال الخاص لا يتجاوز 80% من رأس المال الشركة.

أ. الخطوات العملية لتمويلات الشركة :

تعمل شركة FINALEP على استلام ودراسة الملف من طرف المكلف بالأعمال ، وفي حالة ل الملف يتم تقديه للجنة التنفيذية لمعاينته ثم لمجلس الإدارة بعد رفع كل الملاحظات وإذا قرر مجلس

[1] SEKAK : Le Partenariat En Algérie "cadre institutionnel et réglementaire" Forum International du Partenariat et de l'investissement en Algérie .Hôtel Hilton "Pins Maritimes" 15an 18 Juin 1993.

[2] – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77 بتاريخ السبت الموافق لـ 15 ديسمبر 2001 م.

الإدارة المساهمة في المشروع تقوم الشركة بإمضاء القانون الأساسي و الموافقة على ميثاق المساهمين الذي يحدد توزيع رأس المال والتنظيم وتعيين أعضاء الإدارة إلى غير ذلك من الإجراءات التي تسهل العملية التمويلية وتختلف طريقة تمويلها مقارنة بالبنوك الجزائرية، فهذه تتدخل بصفتها مقرض للأموال بينما FINALEP تتصرف بصفتها شريك حقيقي وتشرف على العديد من التنسيقات والمساعدات المادية والإشرافية ،و فيما يخص طريقة خروجها و السعر البيعي لأسهمها فقد يتم بين 5 إلى 10 سنوات وشروط إتمام ذلك يتم ذكرها في ميثاق المساهمة بين مختلف الشركاء، ويتم فيه تحديد الأطراف التي يمكن التنازل لها ومدة المساهمة في الشركة وسعر التنازل وقد تكون عملية الخروج كلية أو جزئية حسب الاتفاق، من خلال التجربة الطويلة للشركة في الجزائر أصبح بإمكانها من الوهلة الأولى تحدد قرار التمويل وفي معظم الأحيان تميل إلى تمويل المشاريع التي تتميز بالكفاءات والمهارات التي يقدمها صاحب المشروع بالإضافة إلى حوزته على نسبة 30 % من القيمة الإجمالية للمشروع واشتراط جودة الهياكل القاعدية والمستوى التكنولوجي المقدم .

ب.**مختلف المشاريع الجزائرية الممولة بالشراكة مع FINALEP** .

- **الشركة الجزائرية الأوروبية للأدوية والأجهزة** الطبية " SOMEDIAL " وهي شركة مختلطة بين مجمع صيدال وهيئة تضم العديد من المخابر الأوروبية وتم التعاقد على انجازه في 1998/09/17 ، وعرف هذا المشروع سرعة مضبوطة في إنجازه واعتبر أول مشروع مشترك وبدأ في الإنتاج الفعلي في ماي 2001 ومقرها وادي السمار بالجزائر العاصمة .
- وتقسمت المساهمات كما يلي : 18.5% لـ SAIDAL و 63.1 % لـ GPE و 18.4 لـ FINALEP ووصلت قدرة الإنتاج 27 مليون وحدة، وقدرت مناصب العمل فيها 120 منصب شغل برقم أعمال خلال الثلاث السنوات الأولى 2.944.000 دج وبلغ مؤشر المر دودية 24.15 % وكانت مدة الاسترجاع 7 سنوات بعتبة مردودية 21 %[1] .
- شركة صناعة المركبات الصناعية الغذائية CEMI التي بدأت نشاطها في أفريل 2000 مقرها في عنابة و هي شركة جزائرية– فرنسية –ألمانية .
- الشركة المتوسطية للعمران وهي شركة جزائرية– فرنسية للإنشاء والإنتاج العقاري، أنشأت في أفريل عام 2000 .

---

[1]– محمد علي حيدر: دراسة عن استراتيجيات و برامج تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية المتوسطية، منظمة العمل الدولية،1996، ص37.

- الشركة الجزائرية الفرنسية لصناعة الأجهزة الإلكترونية EIS تأسست في 1991 تنتج التجهيزات الإلكترونية والكهربائية والمكيفات والمشحنات .
- شركة RECTA-FONDRI لصناعة البرونز مقرها بحسين داي، بدأت في ماي 2001 .
- الشركة الجزائرية الفرنسية لصناعة اللوحات الشمسية انطلق نشاطها 1996 بالعاصمة
- شركة الصناعات الغذائية SOYAMIN وهي شركة جزائرية فرنسية لإنتاج المشروبات باستخدام الحليب كالياغورت وبعض المشتقات الأخرى .
- شركة تحويل المعادن métal moda création وهي شركة جزائرية إيطالية لصناعة لواحق وإكسسوارات دباغة الجلود .
- بالاضافة للشركة الجزائرية اليونانية لإنتاج التبغ في عام 1995 بتيبازة و المشتلة الجزائرية الفرنسية لإنتاج الكروم بعين تيموشنت والتي تأسست عام 2000 .

ثانيا : شركة الخدمات المالية و الاستثمار[1]: (La SOFIN) : هذه الشركة وعلى غرار الشركة المالية (LEPLa FINA)، هي شركة مالية مختلطة، ورأسمالها تملكه شركة الاستثمار والتحويل الجزائرية (IFA)[2] وأحد أكبر البنو التجارية الأوروبية تهدف (La SOFIN) إلى تقديم خدمات مالية تتعلق بـ :

- إعداد الدراسات التقنية والاقتصادية للمشاريع الصناعية لفائدة المتعاملين الجزائريين أو الأجانب.
- تطوير الشراكة الصناعية (Partenariat industriel) بين الجزائر والمجموعة الأوروبية .

ثالثا :برنامج ميدا لتنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية (MEDA) :

تم تسطير هذا البرنامج في إطار التعاون الأورو-متوسطي و الذي يهدف إلى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عن طريق تأهيلها وتأهيل المحيط الاقتصادي حولها، وفي هذا الشأن تم تخصيص ما لا يقل عن 66445000 أورو كغلاف مالي والذي تم من خلاله تحقيق حوالي 500 عملية دعم مباشرة لمختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، 57 مليون منه ممولة من طرف الإتحاد الأوروبي والباقي على عاتق الحكومة الجزائرية .

---

[1]L.GOUMIRI ; Société de Service financiers et d'investissement . Symposium National sur les opportunités de financement dans partenariat et la PMI Organisé par prospeco-conseil les 9 et 10/11/1992 Hôtel El-Aurussi Alger.

2- اليونيدو، تحليل مقارن لاستراتيجيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سياسات وبرامج دول مبادرة أوروبا الوسطى- الجزء .www.unido.org/doc/331152

بموجب هذا الاتفاق المبرم بين الطرف الجزائري والاتحاد الأوروبي تتولى لجنة مختصة مكلفة من الاتحاد الأوروبي بمتابعة سير البرنامج منذ أكتوبر 2000 بالجزائر، تعمل هذه اللجنة المختصة بالتنسيق والتعاون مع المصالح التابعة لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المكلفة بمقتضى الاتفاق المالي المبرم في 1999 بين الحكومة الجزائرية واللجنة الأوروبية.

1. أهداف برنامج MEDA :

يتمثل الهدف الرئيس في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية[1] بهدف المساهمة أكثر فأكثر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، وعلى هذا الأساس يرتكز البرنامج على المحاور الأساسية التالية :

- ترقية أداء التسيير الإستراتيجي والعلمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة : وذلك من خلال تقديم الدعم والتكوين لتحسين مستوى الكفاءات وتأهيل رؤساء وعمال المؤسسات عبر دورات تدريبية والتكوينية لتمكينهم من التحكم في كل التقنيات النوعية ونظم المعلومات، لتقوية مستواهم التنافسي .
- دعم الابتكار التكنولوجي، من أجل اكتساب الميزات التنافسية .
- دعم محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، من خلال مرافقة الهيئات الحكومية التي تشرف على دعم وتمويل المؤسسات وتوفير محيط مناسب من أجل نمو وتحقيق استمرارية متصاعدة لمسيرة حياة المؤسسة .
- تحسين قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في مجال التكوين والاستشارة والمعلومات... الخ من أجل تحقيق أفضل اندماج لها في اقتصاد السوق.
- تحسين طريقة الحصول على المعلومات الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأصحاب المؤسسات ومختلف المتعاملين الاقتصاديين في القطاع العام والخاص[2].

2 : النتائج المرتقبة من البرنامج :

- تحسين القدرة التنافسية لحوالي 3000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة من خلال الرفع من قدرتها التقنية في مجال الاستشارة، تكوين المعلومات ... الخ.

---

[1]– رحيم حسن ، التحديد التكنولوجي كمدخل إستراتيجي لدعم القدرة التنافسية الجزائرية، الملتقى الدولي حول تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحولات المحيط،جامعة بسكرة، 30/29/ أكتوبر 2002،ص 53 .

[2] – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77 بتاريخ السبت 30 رمضان عام 1422 هـ الموافق 15 ديسمبر 2001 م.

- تأهيل أنظمة جديدة للدعم تتولى تقديم خدمات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- توفير شبكة وطنية للمعلومات تتولى مهمة تسيير وتوزيع مختلف المعلومات الاقتصادية، المالية، التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية .

واستمر برنامج ميدا لمدة 5 سنوات والذي كانت انطلاقته من سنة 2000 إلى غاية 2005 وخلال المراحل الأخيرة من الآجال المخصصة للبرنامج ساد جو من التفاوض حول تمديد المدة لكي يسع الدعم عدد أكبر من المؤسسات خاصة مع الوجهة الكبيرة التي عرفتها الجزائر خلال تلك الفترة نحو دعم وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام معظم الوكالات الوطنية التي تم تأسيسها من أجل تمويل عمليات الدعم والمرافقة ، ليتم الموافقة بعد ذلك على استمرار برامج دعم تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لكن في إطار دعم وترقية الاستثمار الوطني، وتخصيص وزارة جديدة تشرف على ترقية الاستثمار الوطني في لجزائر .

ثالثا :الوكالة الفرنسية للتنمية : AGENCE FRANCAISE DE DEVLOPEMENT

(AFD) : هي مؤسسة مالية متخصصة في المساعدة على تطوير وتأهيل المؤسسات الاقتصادية وهي تمثل محور وقوام الشراكة الفرنسية مع الخارج وخاصة دول جنوب المتوسط وغرب أفريقيا ودول جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي وجزر الكاريبي وهي مؤسسة عمومية فرنسية ذات طابع صناعي تجاري تخضع للقانون المصرفي الفرنسي والأوربي وهي ممثلة في الجزائر من 1967 إلى غاية 1991[1] ، ثم دخلت للجزائر كممول للعديد من المشاريع التنموية نحدد أهمها في :

1- تسهيل تمويل الاستثمارات الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الخاصة .
2- المساهمة في ترميم السكنات المتضررة من زلزال 21 ماي 2003 بمساهمة البنك الدولي .
3- ضمان على المدى المتوسط تزويد العاصمة بالماء بتمويل هياكل التحويل بين السدود وشبكة المياه الصالحة للشرب، بمساهمة البنك الأوروبي للاستثمار BEI .
4- تمويل أربعة مشاريع تنموية على شكل قروض ما قيمته 111.5 مليون أورو منها 1.5 مليون أورو في شكل إعانة لإقامة دراسات تحضيرية لالتزاماتها .
5- وضعت AFD ما يسمى بمركز الدراسات الاقتصادية والمالية والمصرفية CEFEB تحت تصرف الشركاء ، حيث يقوم بندوات لصالح الإطارات التي تحوز على تجربة مهنية

[1] محمد فتحي صقر: واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي: الإشكالية وآفاق التنمية. القاهرة 18- 19 جانفي 2004، ص 25.

وتتطلع إلى تعميق معارفها في الميادين الاقتصادية والمالية ، وقد وصل عدد المتربصين الجزائريين لدى المركز أكثر من 135 متربص .

6- عم السياسات الهيكلية القطاعية للدولة بخبرتها ومساعدتها التقنية بالإضافة إلى موارد تمويل الاستثمار ، لتفادي تبعثر مجهوداتها والحصول على أثر ملموس للسياسات المطبقة .

7- ترقية وتطوير القطاع الخاص لتحضيره لمرحلة الانفتاح على اقتصاد السوق، ومنح القروض للبنوك وتعبئة الادخار لتحسين مساهمات القطاع البنكي .

8- تمويل القرض الشعبي الجزائري بقرض قيمته 15 ملين أورو، ليوجه لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأربع قطاعات تنموية كالزراعة والتغذية والأشغال العمومية والبناء، ساهمة في خلق 358 منصب شغل .

رابعا : البنك الإيطالي MEDIO CREDITO CENTRAL :

حيث يوجد خط قرض بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR والبنك الإيطالي بموجب القانون 2000/97 المؤرخ في 2000/01/13 يسمح البنك الايطالي بمنح قرض لبنك الجزائر باعتباره السلطة النقدية بمبلغ 52.500.000.000 ليرة إيطالية (271.139.87.20) أورو وذلك بالشروط التالية[1] :

- مدة التمويل تتراوح بين 5 إلى 7 سنوات .
- يخص هذا القرض تمويل السلع والخدمات لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية .
- تكون عملية التسديد بالأورو .

ويهدف هذا الاتفاق إلى :

- الحيازة على التجهيزات الإيطالية من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية .
- التحويل التكنولوجي والتكوين والمساعدة التقنية .

ويمول القرض 35 مؤسسة صغيرة ومتوسطة ، سمحت بخلق 1000 منصب شغل . وقد استفاد من التمويل 10 مشاريع سنة 2002 و23 مشروع سنة 2003 و2 مشروع سنة 2004 وما يلاحظ عنها أن المشاريع متنوعة القطاعات الزراعية والصناعية ومنتشرة عبر مختلف ولايات الوطن، وتوزعت مناصب الشغل عبر القطاعات كما يلي :

---

[1]- مديرية الصناعة والمناجم ، تقرير حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2002، ص 7 .

- 456 منصب شغل للقطاع الصناعي .
- 449 منصب شغل لقطاع الصناعة الزراعية .
- 93 منصب شغل للقطاع الزراعي .

خامسا : التعاون الجزائري الألماني (برنامج التكوين والاستشارة GTZ):

بالتعاون مع الطرف الألماني تم تسخير من الطرف الألماني غلاف مالي قدره 3 ملايين دوتش مارك ألماني قصد تحسين مستوى الأعوان المستشارين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا لتطوير فرع الاستشارة الذي يشكل أحد العناصر الجوهرية لتأهيل الـ م ص و م خاصة والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية عامة من الناحية التنظيمية التسييرية.

يخص هذا البرنامج (برنامج التكوين والاستشارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) الذي شرع في تنفيذه منذ شهر أفريل 1988 تكوين 50 مكونا جزائريا بألمانيا سيتولون بدورهم مستقبلا تكوين وتحسين مستوى ما يقارب 250 عون استشاري في الجزائر.

ويعتبر هذا المشروع بمثابة مشروع يخص مجال الاستشارة والتكوين حيث سجل ضمن برنامج التعاون الجزائري الألماني التقني والتكنولوجي الذي هو الآن في مرحلته الثانية، ويهدف هذا المشروع أساسا إلى وضع شبكة مؤهلة للاستشارة ومجموعة من المكونين للمصالح المشرفة على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ويهدف المشروع إلى تحقيق الأهداف التالية :

يتمثل الهدف الرئيسي للمشروع في تدعيم وتقوية القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة من أجل تحسين فرص استغلال الطاقات العمالية ومنافسة المنتج المستورد ودخول الأسواق الخارجية أما الأهداف المباشرة فتتمثل في:

* خلق إطار تكويني مؤهل من أجل الاستشارة والتكوين في مجال إدارة الأعمال والتسيير عبر كافة أنحاء التراب الوطني.

* دفع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للجوء إلى خدمات مراكز الدعم. ويخص مشروع إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نوعين من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [1]:

1 – المؤسسات المتوسطة الصناعية التي توظف (50 – 250) عامل والتي يتركز نشاطها على الصناعات التالية :

- الصناعات الغذائية

[1]– وزارة المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة، برنامج تأهيل المؤسسات، جانفي 2002 ص 10 .

- الصناعات الحديدية، ميكانيك وكهرباء (ISMME)
- الصناعات الكيماوية والصيدلانية.
- صناعة مواد البناء.

2 – المؤسسات المصغرة والصغيرة التي توظف (1 – 10 عامل) الشباب المؤسسون الجدد للمؤسسات والمستفيدين من إجراءات الدعم الخاصة بوكالتيL'ANSEJ ، L'ANDI [1].

- تكوين مستشارين ومكونين بمراكز الدعم والتأطير .
- خلق إطار جيد للاستشارة مختص في إدارة الأعمال في المؤسسات الـ ص و م (من 4 إلى 5 مستشارين لكل مركز دعمك).
- تكوين قاعدة حول الاستشارة.

بالإضافة إلى هذا المشروع هناك مشروع تعاون مع الطرف الألماني في إطار الشراكة والتعاون يقدر بـ 2.3 مليون دوش مارك يخص ترقية نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.وامتد من 2003 إلى غاية 2006 ، واستمرار المفاوضات بشأن الاستفادة من البرامج التقنية الألمانية في العديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى كالصناعة التقليدية والترقية السياحية والفندقية إلى غير ذلك من الاستشارات الاقتصادية .

وبالنسبة لخدمات مركز الدعم للمؤسسات الصناعية المتوسطة يتم إعداد مجموعة من الآراء والتوصيات في ميدان تسيير الموارد البشرية والوظائف الحيوية والإدارة العامة والإنتاج و المؤونة والتسويق والتوزيع و الإدارة المالية .

كما أقامت هذه المراكز ملتقيات من أجل تأهيل قدرات التسيير لدى مسيري المؤسسة (200 ساعة من المحاضرات و 9 أشهر من الملتقيات) فيما يخص تقنيات التسيير و التفكير الإستراتيجي وتطوير ثقافة التسيير .

وبالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمصغرة يتم تقديم دروس تكوينية في إنشاء المؤسسات عن طريق CEFE بالنسبة للشباب المشرف على المشروع أو المؤسسة والمستفيدين من القروض المصغرة كما يتم متابعة مراكز إنشاء المؤسسات بإنشاء فرق مساعدة وتكوين مرشدين، وذلك عن طريق تكوين مستشارين في التسيير من خلال إنشاء مجموعات ذات كفاءة عالية في كل مركز دعم وإجراء تكوين قاعدي خاص بمهنة المستشار وتحسن الصناعة الصغيرة والمتوسطة .

---

[1] – محمد زيدان وإدريس رشيد ،الهياكل الجديدة الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الشلف، 18/17/أفريل 2006، ص12 .

سادسا : برنامج تنمية وتطوير بورصات معالجة المعلومات :

في إطار المشروع الأورو متوسطي (EUMDIS) الذي يعد أكبر مشروع أنجز من طرف منة الأوروبية من أجل تنمية المجتمع الدولي في مجال المعلومات، اقترحت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برنامجا يخص إنشاء بورصة أورو متوسطية للتعاون ومعالجة المعلومات (Une Bourse de sous Traitement) ضمن إطار التعاون الأو ـ متوسطي بهدف ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يخص توفير وتبادل المعطيات ذات الطابع الاقتصادي في إطار تدعيم التعاون الاقتصادي بين بلدان البحر الأبيض المتوسط[1].

لبورصة من شأنها أن تتقدم على شكل موقع على شبكة الانترنيت يحتوي على جميع المعلومات الاقتصادية الخاصة بوضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل دولة من دول البحر الأبيض المتوسط.

في إطار البرنامج تم إنشاء 04 بورصات لمعالجة المعلومات على مستوى التراب الوطني (شرق، غرب، وسط ، جنوب) مهمتها توفير المعلومات اللازمة حول وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه الجهات من الوطن بموجب اتفاقية التعاون المبرمة بين الجزائر واللجنة الأوروبية حتى تستفيد كامل بلدان البحر الأبيض المتوسط من مشروع هذا البرنامج (EUMEDIS) .

وقد تم إنشاء هذه البورصات على شكل تعاونيات طبقا لما نص عليه القانون رقم 90 – 31 الصادر في 4 ديسمبر1990، تمثل بورصات معالجة المعطيات والتعاون (BSTP) فضاءات وسيطية للمعلومات ومؤشرا هاما لتنمية نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤدي المهام التالية:

- إحصاء الطاقة الحقيقية للمؤسسات الجزائرية للمناولة، وإجراء العلاقات بين العروض طلبات المناولة والإشراك على المستوى الوطني والدولي .
- تشجيع الاستعمال الأمثل للقدرات الإنتاجية التي تمتاز بها الصناعات الموجودة حاليا والتي سيتم إنشاءها .
- معاينة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوعية مختلف المتعاملين الاقتصاديين.
- إحصاء الصناعات المتوفرة.
- تكوين بنك للمعلومات الاقتصادية من خلال معالجة مختلف المعلومات المتحصل عليها من عند المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

[1]– زايري بالقاسم وبالحسن هواري، تحليل المحيط الاقتصادي لبيئة الأعمال وأثره على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالدول العربية، جامعة الشلف ،يومي 18/17/ أفريل 2006،

- التعامل مع العرض والطلب الوطني والدولي في مجال معالجة المعلومات والتعاون.

وهذا من أجل تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تجاوز مشاكلها، بواسطة تسيير تكنولوجي عال المستوى وبتكاليف مسيطر عليها .

ثامنا :التعاون الجزائري الكندي :

في إطار صندوق تطوير القطاع الخاص، تم تخصيص غلاف مالي[1] قدره 10 ملايين دولار كندي من طرف هذا الشريك من أجل تسهيل التعرف المتبادل على القطاعات الخاصة الجزائرية والكندية، دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بتمكينه من الحصول على المهارة والخبرة الكندية من أجل تحسين إنتاجه.

– تشجيع عملية تخفيف العراقيل التي تعترض توسيع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وهكذا فمنذ وضع هذا الغلاف المالي فقد تم تجسيد 72 عملية :

60 عملية خصت المؤسسات في كل القطاعات لاكتساب الخبرة والمساعدة التقنية والتكوين وكذا الاستشارات في مجال التنظيم والتسيير مع التركيز أكثر على قطاع الصناعات الغذائية.

10 عمليات خصت المؤسسات العمومية التي لها علاقة مباشرة مع القطاع المالي والاقتصادي كلجنة مراقبة أعمال البورصة ووكالة ترقية ودعم الاستثمارات ومتابعتها وبورصة التنمية والشراكة.

02 عملية خصت علاقات العمل للمقاولين الاقتصاديين لكلى البلدين.

تاسعا : التعاون الجزائري الأسباني :

قد تم أيضا إبرام اتفاق مع الطرف الإسباني لتكوين تقنيين وإطارات مسيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الجلود وهذا قصد تمكينهم من اكتساب تقنيات الإنتاج والتسيير الجديدة والمعمول بها في هذا البلد. وهذا التكوين يحتوي على مرحلة نظرية وأخرى تطبيقية تجرى بعين المكان .

عاشرا: التعاون الجزائري الجنوبي الإفريقي :

[1] وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : تقرير حول وضعية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جويلية 1998، ص9 .

في إطار اللجنة المختلطة الجزائرية الجنوب الإفريقية الأولى تم تسجيل أعمال تأهيل تقني وتسييري تخص فروع الرخام والصناعة المنجمية وكذا إنجاز دراسة من أجل وضع نظام إعلامي اقتصادي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع هذا الشريك[1].

وتجدر الإشارة إلا أنه فيما يخص الجانب المالي لترقية وتطوير الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم تسجيل خط قرض خاص لهذا القطاع خلال انعقاد اللجنة المختلطة الأولى مع الطرف الجنوب الإفريقي.

إلى جانب هذا فقد تم تنظيم العديد من الملتقيات مع الأطراف الإيطالية والمصرية والصينية والفيتنامية والهندية والجنوب إفريقية دارت كلها حول محاور متصلة ومتعلقة بالتجارب الأجنبية في ميدان التسيير وتقنيات التصدير وتحسين نوعية المنتج والتصميم والدعم للمؤسسات الـ ص و م وهذا عبر مختلف جهات الوطن.

التعاون الجزائري الدولي من خلال الاتفاقيات الموقعة للتنفيذ وفق برنامج مستقبلي :

بعد انعقاد الدورة الثامنة لهيئة التعاون الجزائري الكوري(تاسك فورس) والتي ترأسها وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة محمد بن مرادي ونائب الوزير الكوري للاقتصاد والمعرفة كيم جوانغ غوان في 22/05/2011، تم إبرام اتفاقية التعاون الثنائي من أجل التطوير التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، حيث اعتبر السيد الوزير أن الخبرة والمعرفة الكورية بمثابة الوسيلتين المفضلتين لدعم وتطوير مؤهلات الاقتصاد الجزائري وذلك عن طريق تكثيف شبكة المناولة والتأهيل التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ترقية الإبداع وأساليب الابتكار .

كما وضح الوزير الكوري بأن اتفاقية الدعم هذه جاءت بعد وصول حجم المبادلات التجارية بين الجزائر وكوريا إلى 2.4 مليار دولار وإشادة بالتجربة الكورية في الجزائر بخصوص المزرعة النموذجية لتربية الجمبري والتي شهدت نجاحا كبيرا وكذا مصانع الأجهزة الكهرومنزلية، كما تم الاتفاق على إرسال وفد إلى الجزائر للبحث في إمكانية إنشاء مصنع للسيارات الكورية، وطالب بإيجاد إطار تشريعي يكفل عمليات الدعم والتأهيل التي ستباشر ها كوريا في الجزائر، ووفقا للعريضة كذلك تم الاتفاق على إنشاء صندوق جزائري كوري للتعاون في المجال الصناعي وإنجاز المراكز الجزائرية الكورية من أجل تطوير التكنولوجيات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلى وجه أدق المؤسسات التي تعمل في مجال معالجة المياه والنفايات المنزلية والصناعية والصناعات الغذائية و الميكانيكا والإلكترونيك والطاقات المتجددة .

---

[1]– لخلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها ،أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ،2004/2003، ص 22 .

الخاتمة :

من خلال ما تقدم نلاحظ أن الجزائر اعتمدت وبشكل ملم وتقني على المرافقة الدولية وخاصة الأوروبية منها، في برامج دعمها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقد استفادت من كل التجارب السابقة لتلك الدول المتقدمة من أجل تأهيل مؤسساتها وضمان تكوين هيئات وطنية تشرف على المرافقة الوطنية لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد تخطي المرافقة الدولية كمرحلة تكوين، كما تبين أن الجزائر تسير وفق برنامج طموح تشرف عليه وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تهدف من خلاله لترقية هذا القطاع، لكن إذا تم احترام كل الأهداف المسطرة وتحقيقها كما هي، لأننا نعلم بأنه هناك العديد من العراقيل الصعوبات التي قد تواجه المؤسسات ومسيرها نظرا لصعوبة تطبيق البرامج الوطنية للإدارة العامة وهذا راجع إلى نقص المتابعة والمرافقة و التقييم والمراقبة وتعدد المسؤوليات وتشابك المصالح وتعقد المراحل المتعددة وصعوبة التطبيق الفوري للتعليمات الحكومية وإلى الفساد المالي والإداري الذي يعكس بضلاله على قطاعات عدة في البلاد ويعرقل مسيرة التنمية الاقتصادية الطموحة إلى تنمية مستدامة تشترك فيها كل القطاعات التنموية الصناعية والزراعية والخدمية وليس التركيز فقط على الريوع النفطية غير المستدامة .

قائمة المراجع :

1- لخلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها ،أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ،2004/2003.

2- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : تقرير حول وضعية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جويلية 1998.

3- – زايري بالقاسم وبالحسن هواري، تحليل المحيط الاقتصادي لبيئة الأعمال وأثره على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالدول العربية، جامعة الشلف ،يومي 18/17/ أفريل 2006.

4- – محمد زيدان وإدريس رشيد ،الهياكل الجديدة الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الشلف، 18/17/أفريل 2006 .

5- وزارة المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة، برنامج تأهيل المؤسسات، جانفي 2002.

6- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77 بتاريخ السبت الموافق لـ 15 ديسمبر 2001 م.

7- SEKAK : Le Partenariat En Algérie "cadre institutionnel et réglementaire" Forum International du Partenariat et de l'investissement en Algérie .Hôtel Hilton "Pins Maritimes" 15an 18 Juin 1993.